

معالي الوزير في حديث لمجلة العدل

مجلة العدل ستملاً فراغاً كبيراً في الساحة العلمية . . وإصدارها جزء من عمل الوزارة

في هذا العدد الأول من مجلة العدل وفي مقدمة هذا الملحق الإعلامي يطيب لنا أن نلتقي مع معالي الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لنحاورة حول وزارة العدل ودورها الفاعل في المجتمع وما تقدمه من خدمة للمواطن.

وفي هذا اللقاء تعرضنا للكثير من الموضوعات المهمة وكانت إجابات معاليه صريحة وواقعية، فإلى الحوار:

تحويه المجلة من بحوث فقهية ودراسات شرعية مقارنة وعرض لأحكام والأقضية هو جزء من عمل الوزارة ونشاطها الملقى على عاتقها، وبالتالي فإن إظهاره في وعاء علمي وثقافي إلى المجتمع يعني إنجازاً كبيراً نأمل أن يفي بالغرض، وأن يسد الثغرات الواضحة في هذا المجال، وأن يجد فيه

أجرى اللقاء: حمد الحوشان

جهوداً طيبة. وأسهم في تأسيس وبناء قواعد وأهداف المجلة، ولكل منهم نصيب وافر من ذلك يحسب له ويشكر عليه.

ثم إن صدور مجلة العدل هو خطوة في سبيل إتمام تحقيق أهداف الوزارة، وما

■ ماذا يعني لمعاليتكم صدور العدد الأول من مجلة العدل؟

- نحمد الله عز وجل أن وفقنا لهذا العمل، واعتقد أن صدور العدد الأول من مجلة العدل يمثل تنويعاً للجهود المتواصلة والقديمة التي بذلها أصحاب المعالي وزراء العدل السابقون، الذين وضعوا اللبنة الأولى لخروج هذا الإنجاز، فقد عمل كل منهم

الوزارة ومجلس القضاء الأعلى يقومان بأعمال تكاملية وتنسيقية لخدمة مرفق القضاء

يعني أن تتوقف عجلة التطور أو تقف خطوات التطوير، بل على العكس من ذلك.. فالقافلة تسير، والخطوات حثيثة بإذن الله، والعمل لا يتوقف، ونحن نسعد بما يصلنا من ملاحظات أو آراء مسؤولة تشاركنا وتساعدنا على تقديم الأعمال بصورة مرضية، ولقد أسهم بالفعل العديد من المواطنين الذين أبدوا ملاحظاتهم وآراءهم عن سير الأعمال في الدوائر الشرعية، سواءً بشكل مباشر أو عن طريق كتابة المقالات في الصحف أو الكتابة إلى الوزارة، وكل هذا يجد العناية والاهتمام، ويحال مباشرة إلى الجهات المختصة التي تدرسه، وتقدم بشأنه ما يساعد على تحقيقه.

■ كيف تتم متابعة أعمال المحاكم، وما هو دور مجلس القضاء الأعلى في هذا الموضوع؟
- القاضي يراقب الله تعالى أولاً في عمله - وهو

مستمر، وكل يوم لدينا في وزارة العدل ما نفخر بعمله، ولعل المتعامل مع الدوائر الشرعية يلحظ ما يجد فيها من تطور في الأداء والأسلوب والإجراءات، وما من شك أن الفرق شاسع بين كثير من الأوضاع فيما سبق والوقت الحالي، ولدينا في وزارة العدل العديد من الجهات المختصة التي تتابع عن كثب، وتدرس ما يعثور بعض الجوانب من قصور أو صعوبات، وتقترح الحلول المناسبة لها، سواءً ما كان تنفيذها بيد الوزارة لوحدها أو بالمشاركة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، التي نجد منها بكل تقدير تجاوباً لا حدود له، وكثيراً ما قضينا على مشكلات كانت تعد عقبات، وذلك بالمشاركة مع جهات الحكومة المختصة، وفي المقابل فإن الوزارة تسهم بالاشتراك مع بعض الجهات في القضاء على المشكلات التي تعترض طريق تلك الجهات. وإذا قلت هذا الكلام لا

المختصون والمهتمون والباحثون ما ينفعهم، وأن يكون في كل هذا خدمة لشريعة الله السمحة، ونشراً لمعطياتها العملية واثراء للمعلومة القضائية وتنويراً للوعي القضائي لدى الجميع وللوزارة العديد من الطروحات التوعوية في مساندة ودعم التأهيل العام للفقهاء القضائي وإثرائه بمختلف القنوات المتاحة. كما أصدرت الوزارة عدداً من المطبوعات والبحوث لتغطية هذا الجانب المهم.

■ ينتظر المواطن من الوزارة الشيء الكثير، فماذا لدى معاليكم في هذا الموضوع؟
- أود أن أؤكد في البداية على أهمية وحق المواطن في الحصول على الخدمة المتاحة بكل يسر وسهولة، وما ننتلقاه بصفة دائمة من ولاة الأمر - يحفظهم الله - يصب في هذا الاتجاه.. ومن حق المواطن أن يأمل في وزارة العدل خيراً، وأن ينتظر أن تبادر إلى تهيئة كافة السبل لتقديم الخدمات سهلة وميسرة.
وفي واقع الأمر فإن العمل لا يتوقف، والإنجاز بحمد الله

دائرة شرعية، وإنما تم استنجاهه اضطراراً لعدم توفر بديل في ذلك البلد..

أما ما يتعلق بتأخير الأعمال وتراكمها فأقول بثقة تامة إن القضاة يبذلون الكثير من جهودهم ووقتهم لإنهاء القضايا بعمومها، ومن المعروف أن طبيعة العمل القضائي تستوجب التأني والتثبت والتأكد، ولكل قضية ملبساتها وظروفها، وبالتالي فإن وقت نظر القضايا خاصة إذا كانت حقوقية أو جنائية يكون طويلاً، وهذا مرده أحياناً إلى الخصوم أنفسهم الذين يطلبون التأجيل لاضرار البيئات والشهود وما يطلب منهم. أما بقية القضايا كالإنهائية مثلاً وهي ما لا خصومة فيها، فإنها غالباً تنهى في يوم واحد.. والأرقام الاحصائية لدينا تثبت إنجاز القضاة للعديد من القضايا الإنهائية في اليوم الواحد. وكذا غيرها من القضايا حين توجد نية صادقة من الخصوم لإنهاء نزاعهم.

ولقد عملت الوزارة على اتخاذ كل الوسائل المساعدة للقضاء على التأخير غير

القضاة، وبلا شك فإن من طبيعة عمل المجلس المتابعة المستمرة، والتقويم والمراجعة وتقدير جهود المجتهدين في عموم المحاكم.

■ يتحدث البعض عن الزحام في المحاكم، وعن تراكم الأعمال لدى القضاة، ويلقون باللوم على القضاة في عملية تأخير البت في القضايا وإنجاز الأعمال، فماذا عملت الوزارة للقضاء على هذه السلبية؟

- ما يتحدث عنه من الزحام موجود، ولكن في مواقع معينة وقليلة، وربما يكون في المدن الكبيرة، ويكون نتيجة لكثرة عدد القضايا وتزاحم أصحابها، أو يكون في مبان تشكل مجعاً للدوائر الشرعية، فيختلط مراجعو المحاكم بمراجعي كتابات العدل، وكثير من المواطنين لا يفرق بين الجهتين، فينسب الإزدحام إلى المحاكم وحدها، ويجعل سبب ذلك القائمين على المحاكم من القضاة وغيرهم، وهناك سبب آخر لهذا الزحام، وهو صغر مبنى المحكمة؛ إذ قد يكون مستأجراً وبالتالي لم يكن معداً أصلاً ليكون

المفترض في كل موظف - والجميع بمستوى المسؤولية - بحمد الله - ولكن طبيعة عمل القاضي تجعل عمله تحت أعين الناس والمجتمع.. وهو لا يعمل في مكان سري أو مغلق، فهو يفصل بين الناس، ويفض النزاعات ويتعامل مع أطراف القضية، ومنتجات عمل القاضي بأيدي الناس، والاطلاع عليها متاح.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن لدى الوزارة العديد من الآليات التي تحصل بموجبها على ما يتيح لها الوقوف على أعمال المحاكم، ومن هذه الآليات على سبيل المثال:

البيانات الاحصائية التفصيلية التي يطلب من كل قاض بعثها شهرياً إلى الوزارة، وكذلك الجولات التفتيشية التي يقوم بها المفتشون القضائيون كل عام، وغيرها من الوسائل.

وفيما يتعلق بدور مجلس القضاء الأعلى فإن الوزارة والمجلس يقومان بأعمال تكاملية وتنسيقية في هذا المجال، ويطلع المجلس بصورة مستمرة على كل التقارير المتعلقة بأعمال

طبيعة العمل القضائي وما تتطلبه بعض القضايا بسبب التأخير.. والقضايا النهائية تنجز خلال يوم واحد

إلى تعديل أو تنظيم نظمها الداخلية.

وبالمناسبة فإنني أحب أن أنوه إلى أن الوزارة على وشك اخراج الطبعة الثانية من هذا الكتاب بعد إجراء ما يلزم من تعديل وزيادة وتنقيح، حيث ضمنت الوزارة إلى ما سبق ما استجد من تعاميم إلى نهاية عام ١٤١٨هـ

بقي أن أقول شيئاً في هذا المجال: وهو أن تعقد الحياة المدنية وكثرة التعاملات وتعددتها جعلت الأمور المادية تطفئ بشكل كبير على العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وبالتالي نشأ وضع آخر قوامه كثرة المشكلات والمنازعات، وبالتالي كثرة القضايا.. وكما نلاحظ احصائياً فإن أعداد القضايا تزيد من عام إلى آخر.. وأعتقد أن أصحاب الفضيلة القضاة يبذلون جهدهم وما في وسعهم لإنهاء الأعمال.. فلا أحد يرضى أن

أيضاً وجدت الوزارة أن من أسباب تأخير البت بالقضايا هو احتياج القاضي إلى معلومة نظامية تنظم ما ينظره من قضايا، ويلجأ لهذه الغاية للكتابة إلى الوزارة للحصول على تعميم أو مادة نظامية أو ما شابهه.

ولتلافي ذلك فقد كلفت الوزارة الجهة المختصة في الوزارة، وتم جمع عشرات من التعاميم والتعليمات الصادرة عن الوزارة وعن رئاسة القضاة قبل ذلك وأخرجتها في كتاب أسمته «التصنيف الموضوعي لتعاميم الوزارة»، والذي يضم ما صدر من تلك التعليمات والتعاميم منذ عام ١٣٤٥هـ حتى ١٤١٢هـ، وقد وجدت أجزاء الكتاب (٥ + ١ فهارس) صدى طيباً لدى العديد من الجهات الأخرى، التي وجدت فيه مرجعاً علمياً مهماً، بل إن العديد من الجهات القضائية خارج المملكة استعانن بالكتاب عند سعيها

المبرر للقضايا، وعمدت إلى دراسة الموضوع من كل جوانبه الإجرائية والتنظيمية والسلوكية، وتوصلت إلى عدة نتائج بدأت في تطبيق بعضها، ومن ذلك إدخال أجهزة الحاسب الآلي في المحاكم لإنهاء إجراءات الأعمال الإدارية والاتصالات والاستفسارات عن المعاملات والمواعيد، وهذا ما خفف كثيراً على المواطن الذي كان يجد مشقة في الوصول إلى القاضي للحصول على تلك المعلومات، إذ ربما يكون القاضي مشغولاً في قضية أخرى، ويتأخر في الإجابة عن المطلوب.

كذلك عمدت الوزارة عبر لجنة المطبوعات على العمل على توحيد النماذج المستخدمة في الدوائر الشرعية على مستوى المملكة بعد دراستها من قبل المختصين، واستقبال الآراء والمقترحات عليها من قبل المتعاملين معها، والتأكد من المطابقة الشرعية والملائمة للعمل، وهذه النماذج سهلت كثيراً من الأعمال، واختصرت العديد من الإجراءات، وأفادت في هذا المجال. وفي هذا الشأن

يبقى لديه عمل لم ينجزه، ويكون محسوباً عليه بالتقصير.. ولكنها طبيعة العمل القضائي كما يعرف المتعاملون مع هذا العمل.

■ كثر الحديث ونشرت العديد من المقالات في الصحف تطالب بإدخال الحاسب الآلي في أعمال الوزارة والدوائر الشرعية المرتبطة بها، فكيف عملت الوزارة على الاستفادة من هذه التقنية الحديثة؟

- في البداية أود أن أذكر معلومة مهمة في هذا المجال.. وهي أن نسبة كبيرة من أعمال المحاكم والدوائر القضائية في العالم تجري بواسطة خط اليد.. وبناء على هذا الأمر فإن التجارب في استخدام الحاسب الآلي في الدوائر القضائية في مختلف أرجاء العالم تبقى محدودة، وفي نطاقات محصورة بالحفظ والسجلات وبعض الإجراءات الإدارية.

من هذه المقدمة البسيطة أود القول إن خصوصية وطبيعة عمل الدوائر الشرعية في المملكة تجعل عملها متفرداً ومتميزاً عن غيره من مثيلاتها في مختلف

دول العالم، لذلك فقد واجهت الوزارة صعوبات جمة في الحصول على البرامج الملائمة لأعمال تلك الدوائر، إذ لا برامج مماثلة متاحة، ولا تجربة سابقة يمكن الاستفادة الكاملة منها، لذلك كان علينا البدء بكل ما يتعلق بالأمور الفنية من الصفر.

إن إدخال الحاسب الآلي في أعمال الدوائر الشرعية ليس وليد السنوات القليلة الماضية، بل إنه نتيجة للعديد من الجهود والمحاولات التي بذلت من قبل الوزارة منذ فترة طويلة.

فقد عملت الوزارة على دراسة هذا الموضوع دراسة

**نسعد بما يردنا
من ملاحظات
تساعدنا على
تطوير الأعمال
وتلقينا العديد
منها من المواطنين
وعملنا بها**

وافية، وحاولت الامام بكل جوانبه، وكان أن عملت الوزارة في هذا الجانب على اتجاهين: الأول: ما يخص أجهزة الوزارة التنفيذية: كإدارات شئون الموظفين والإدارة المالية والمستودعات والمشاريع والميزانية والشكاوى والاتصالات الإدارية والتدريب، وتلك الإدارات يجمعها صفة وجود سوابق في التجارب الميدانية وتطبيقات الحاسب الآلي في أعمالها، سواء في الدوائر الحكومية، أو ما يوجد من برامج جاهزة لدى شركات الحاسب. وفي هذا الاتجاه عملت الوزارة على الاستفادة الفورية مما هو متوفر من هذه البرامج، وأدخلت بتوسع الحاسب الآلي في أجهزة الوزارة مع تعديل بعض البرامج وفق ما تحتاجه طبيعة أعمال الوزارة.

بل إن الوزارة توسعت في هذا المجال، وخصصت نظماً للاتصالات الإدارية على أحدث الطرق، وأصبح بإمكان المراجع الاتصال بهواتف الاستعلامات للاستفسار عن سير معاملته داخل الوزارة دون الحاجة إلى الحضور

○ البدء في ادخال الحاسب الآلي في أعمال كتابة العدل الأولى المختصة بتوثيق انتقال ملكية العقارات والرهون، وذلك في اتجاهين متوازيين:

الأول: نظام حفظ الثروة العقارية، ويعنى بتصوير كافة السجلات الموجودة في كتابات العدل حفظاً آلياً يسهل معه استرجاعها والتعامل معها وفق البرامج المعدة لعمليات التوثيق، وقد بدىء العمل بهذا المشروع وقطع فيه مرحلة جيدة.

الثاني: نظام التوثيق العقاري، وقد أنهت الجهة المختصة في هذا الشأن خطوات كبيرة من العمل وبدأ التنفيذ التدريجي لاستعمال الحاسب الآلي، وتمت التجارب بنجاح والحمد لله، وسيبدأ العمل بشكل نهائي بالحاسب في كتابة العدل الأولى في الرياض قريباً جداً وبشكل كامل.

بقي أن أقول في هذا المجال إن الوزارة سعت منذ البداية إلى تأسيس إدارة للحاسب الآلي في الوزارة، واستقطبت لها العديد من الخبرات الجيدة من المواطنين الذين يتولون

حفظ الثروة العقارية آلياً من أكبر الإنجازات والمبايعات تنفذ آلياً قريباً جداً

النتائج مبهرة وجيدة والحمد لله، ولقي هذا الأمر صدى طيباً من المواطنين، وأصبح الفارق واضحاً في إنجاز الأعمال وسرعتها مع ما يوفره النظام من رقابة ومتابعة واحصاء وسرعة استرجاع للمعلومات.

فها هي كتابة العدل الثانية بالرياض تعمل بالكامل بالحاسب الآلي، وتبعثها في ذلك كتابات العدل في كل من الدمام والمدينة المنورة وبريدة، وذلك وفق الخطة الموضوعة لتعميم هذا الأمر، حيث إن النظام ملك للوزارة، وأصبح ادخاله لاحقاً في أي كتابة عدل متاحاً وبسهولة والحمد لله، فيما سيكون هذا الأمر متاحاً لبقية مدن المملكة وفق ما خطط له.

لمتابعتها. وكان أن استفادت الوزارة من هذه البرامج فأدخلت نظم الاتصالات الإدارية، وتنظيم الجلسات في المحاكم، وبدأ العمل فيه منذ فترة ويواصل تقديم الخدمة بكل نجاح والحمد لله.

الاتجاه الثاني: هو ما يخص الدوائر الشرعية كالمحاكم وكتابات العدل الأولى والثانية، وكما قلت في مقدمة الإجابة فإن الوزارة عملت على البدء من الصفر، وأولت المشروع في بداياته إلى كلية الحاسب الآلي بجامعة الملك سعود كجهة استشارية، وعملت هذه الجهة لعدة سنوات على اخراج المشروع بالتعاون والاشترك مع العديد من المختصين في الوزارة، وبعد دراسات مستفيضة ومناقشات واجتماعات مطولة ودقيقة أثمر هذا المشروع بحمد الله عن:

○ إدخال الحاسب الآلي في أعمال كتابات العدل الثانية، وكانت البداية في الرياض، حيث كثافة العمل وتنوعه وإصدار الوكالات بأعداد كبيرة جداً، وكانت

في هذا العهد الزاهر جل الاهتمام وحظيت المحاكم والقضاة بالعديد من أوجه الدعم والمساندة.

وما يزال هذا الأمر مستمرًا، حيث يوجه خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني دائماً وأبداً بخدمة القضاة والعمل على تسهيل ما يعينهم على أداء أعمالهم، ويساعدهم على خدمة المواطنين..

لذلك أجدها فرصة مناسبة أن أتقدم إلى مقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني - يحفظهم الله - بموفور الشكر والامتنان والتقدير على ما يلقاه القضاة ومنسوبو مرفق القضاء من اهتمام ومتابعة وعناية، كما أسأل المولى عز وجل أن يجزل لهم الأجر والمثوبة، وأن يجعل ما يقدمونه من أعمال جلييلة في موازين حسناتهم، وأن ينفع بهم، وأن يحفظ لهذه البلاد دينها الذي هو عصمة أمرها ودينها التي فيها معاشها، وأن يديم عليها الأمن والأمان والاستقرار والرفاهية، إنه جواد كريم.

عناية ولاة الأمر واهتمامهم بالقضاء والقضاة ركيزة من ركائز نجاحه وهي استمرار لما كان سائداً منذ تأسيس المملكة

المتطلبات المساعدة لإنجاح عمل القضاة.

فكان أن بنيت مقار الدوائر الشرعية والمجمعات في العديد من المدن والقرى، وتم امداد القضاة بما يحتاجونه من كوادر وظيفية وأجهزة وأثاث. وامتدت الرعاية والعناية في عهد خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين فبلغت أوجها، ونال القضاة

بكل جدارة متابعة الأعمال في هذا المجال، ويتولون متابعة المشروعات وتنفيذها والإشراف عليها.. وما زلنا نتابع بكل جدية كل جديد من التقنيات الحديثة لمحاولة الاستفادة من معطياتها في إنجاز الأعمال بالصورة المرضية.

■ كيف تقيمون دعم ولاة الأمر لمرفق القضاء؟

- منذ أسست المملكة على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن - طيب الله ثراه - وولاية الأمر يدركون أهمية مرفق القضاء وما يمثله من دعامة أساسية للاستقرار وحفظ الحقوق وصيانة الأعراض والممتلكات، فلذلك حظى مرفق القضاء ومنسوبوه منذ عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - إلى وقتنا الحاضر بكل عناية واهتمام ورعاية، وعمل ولاة الأمر على توفير كافة

مشروع الحاسب الآلي في الدوائر الشرعية بدأ من الصفر ولم نجد ما نستفيد منه من التجارب السابقة